

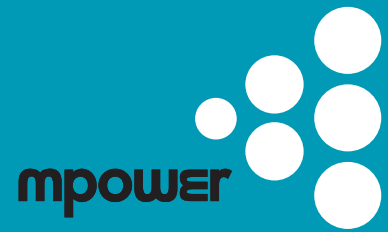
تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي، ٢٠١٩

عرض المساعدة على الإقلاع عن تعاطي التبغ

ملخص تنفيذي

متجدد ومفعم بالنشاط

برنامج السياسات الست



رصد تعاطي التبغ وسياسات الوقاية **M**onitor

حماية الأشخاص من دخان التبغ **P**rotect

تقديم المساعدة للإقلاع عن تعاطي التبغ **O**ffer

تحذير الأشخاص من مخاطر التبغ **W**arn

إنفاذ حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته **E**nforce

رفع الضرائب المفروضة على التبغ **R**aise

بتقديم المساعدة في مجال الإقلاع عن التبغ والوارد في برنامج السياسات الست.

ولسوء الحظ، لم يشرع سوى ١٣ بلداً جديداً في تنفيذ برامج شاملة بشأن الإقلاع عن التبغ منذ عام ٢٠٠٧. ويوجد الآن ٢٣ بلداً محمياً بموجب هذا التدبير بعد أن زاد عددها من ١٠ بلدان في عام ٢٠٠٧، على أن التقدم المحرز فيما يخص معدلات تغطية السكان بالتدبير مازال واعداً. وتُتاح خدمات الإقلاع عن التبغ على مستوى اتباع أفضل الممارسات في إيتائها لثلث سكان العالم - أي بواقع ٢,٤ مليار شخص في ٢٣ بلداً - وهو ما يمثل زيادة في عددهم قدرها ١,٩ مليار شخص (٢٦٪ من سكان العالم) من المحميين ببرامج شاملة معنية بتقديم الدعم في مجال الإقلاع عن التبغ يتواصل تنفيذها منذ عام ٢٠٠٧، بحيث أصبحت الآن هذه البرامج ثاني أكثر التدابير التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بمعدلات تغطية السكان.

بلوغ مستوى اتباع أفضل للممارسات بشأن تطبيق تدبير واحد من التدابير الواردة في برنامج السياسات الست، وفي ٢١ بلداً آخر أضفت تدبيراً واحداً آخر إلى ذلك الذي كانت قد وضعت على الأقل موضع التنفيذ، ما يعني وجود ٣٦ بلداً إجمالاً من البلدان التي اعتمدت تدبيراً واحداً أو أكثر من التدابير الواردة في البرنامج المذكور لغرض تنفيذها على أعلى مستوى بالفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨.

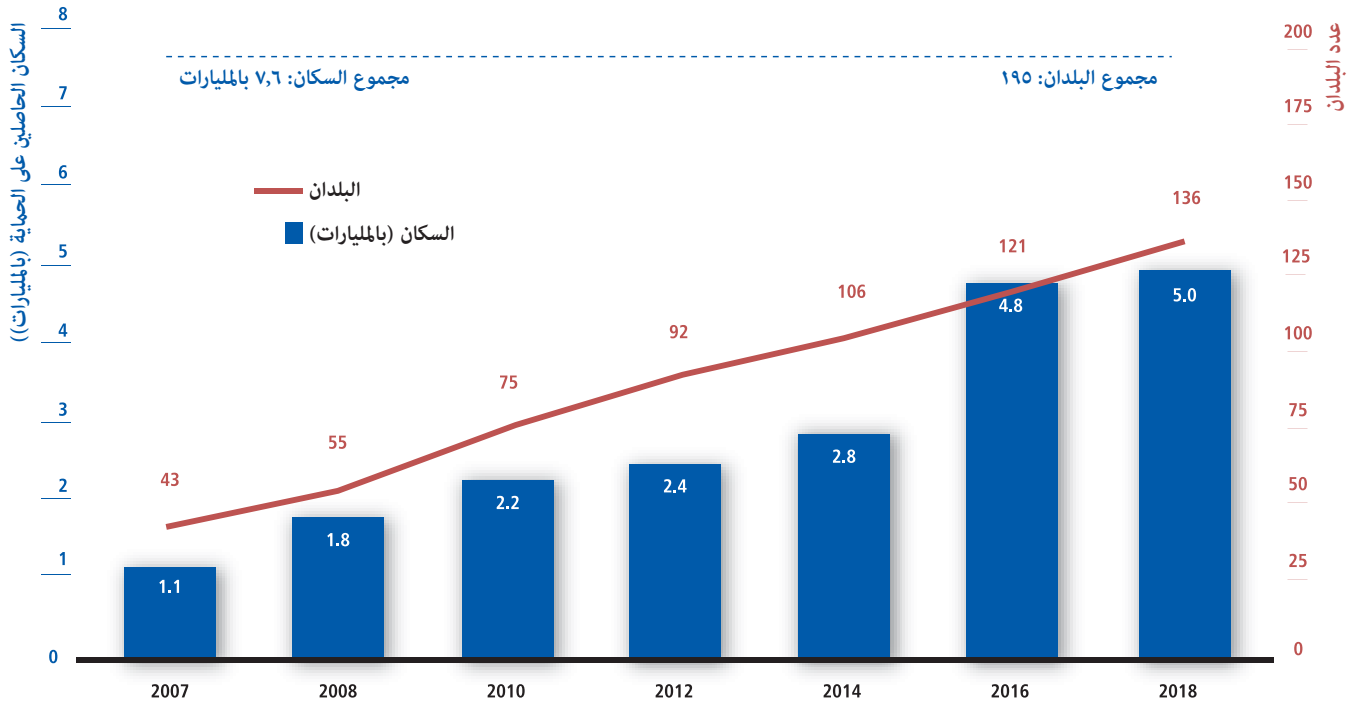
الإقلاع عن التبغ يستلزم اهتماماً

إن تقديم المساعدة في مجال الإقلاع عن التبغ - الذي يمثل محور تركيز تقرير المنظمة السابع هذا عن وباء التبغ العالمي - هو مكون أساسي من مكونات أية استراتيجية معنية بمكافحة التبغ. ولن يتسنى بلوغ الغايات العالمية المحددة بشأن مكافحة تعاطي التبغ ما لم يقلع متعاطوه حالياً عنه، ممّن يفيد الكثيرون منهم فعلاً بأنهم يرغبون في الإقلاع عنه. وسيزيد هؤلاء بشكل كبير من فرص نجاحهم في الإقلاع عنه بمساعدة التدخلات العالية المردودية التي تركز على السكان على النحو المبين في التدبير المتعلق

بتواصل إحراز تقدم حثيث الخُطى في مجال مكافحة التبغ بالعالم منذ اعتماد برنامج السياسات الست (MPOWER) في عام ٢٠٠٧ بوصفه أداة لمساعدة البلدان على تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ والواردة في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية). ويوجد الآن ٥ مليارات شخص تقريباً - نسبتهم ٦٥٪ من سكان العالم - من المشمولين بتدبير واحد على الأقل يجري تنفيذه على أعلى مستوى من التدابير الواردة في برنامج السياسات الست. وقد تضاعف عددهم هذا إلى أكثر من أربعة أمثال منذ عام ٢٠٠٧ الذي اقتصر فيه الحماية الموفرة بموجب تدبير واحد على الأقل من التدابير الواردة في هذا البرنامج على مليار شخص - بلغت نسبتهم ١٥٪ من سكان العالم - (باستثناء حملات الرصد أو وسائل الإعلام الجماهيرية التي تخضع لتقييم مستقل).

ومنذ صدور آخر تقرير للمنظمة عن وباء التبغ العالمي في عام ٢٠١٧ قبل عامين، وخُطى التقدم المُحرز في هذا المجال تشهد ثباتاً في ١٥ بلداً لم تنتهج في السابق سياسات بشأن اتباع أفضل الممارسات في اتخاذ إجراءات رامية إلى

تنفيذ سياسة مختارة لمكافحة التبغ على الأقل على أرفع مستوى الإنجاز (٢٠٠٧-٢٠١٨)



النتائج الرئيسية

شهد كل واحد من التدابير الواردة في برنامج السياسات الست تنفيذه من جانب بلدان جديدة على مستوى اتباع أفضل الممارسات في مجال تنفيذه منذ صدور التقرير الأخير، وذلك على النحو التالي:

اعتمدت مؤخراً سبعة بلدان (أنتيغوا وبربودا وبنن وبوروندي وغامبيا وغيانا ونيوي وطاجيكستان) قوانين بشأن إقامة أماكن خالية تماماً من الدخان تشمل جميع الأماكن العامة المغلقة وأماكن العمل. ارتقت أربعة بلدان (تشيكيا والمملكة العربية السعودية وسلوفاكيا والسويد) إلى مستوى اتباع أفضل الممارسات في مجال إيتاء خدمات الإقلاع عن التدخين، على أنه هبطت بالفترة الزمنية نفسها ستة بلدان أخرى من مستوى أعلى الفئات في إيتائها مما أسفر عن خسران بلدين اثنين من هذا المستوى بالكامل.

اعتمد أربعة عشر بلداً (بربادوس والكاميرون وكرواتيا وقبرص وجورجيا وغيانا وهندوراس ولوكسمبورغ وباكستان وسانت لوسيا والمملكة العربية السعودية وسلوفينيا وأسبانيا وتيمور-لشتي) تحذيرات مصورة كبيرة الحجم على منتجات التبغ، بما فيه تغليفها تغليفاً بسيطاً في المملكة العربية السعودية.

فرضت عشرة بلدان (أنتيغوا وبربودا وأذربيجان وبنن والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغامبيا وغيانا ونيوي والمملكة العربية السعودية وسلوفينيا) حظراً شاملاً على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، بما شمل نقاط بيع منتجاته.

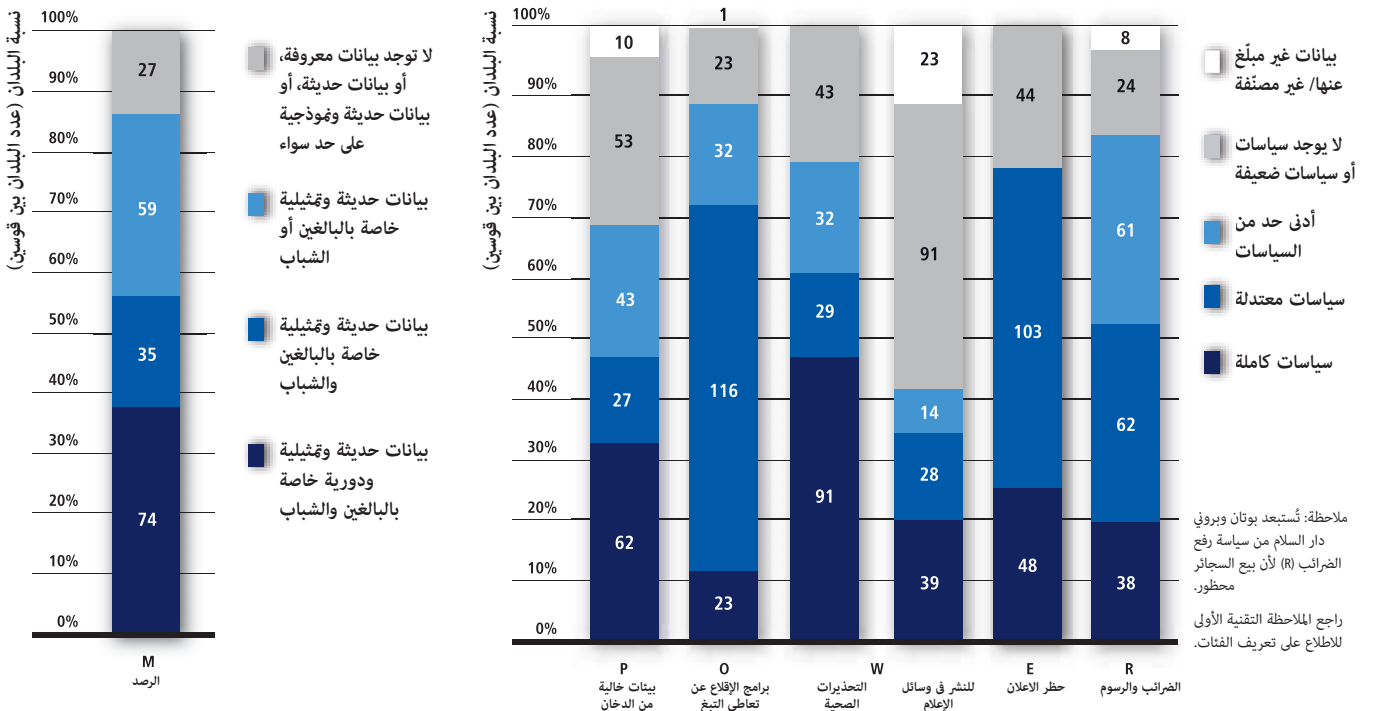
رفعت مؤخراً عشرة بلدان (أندورا وأستراليا والبرازيل وكولومبيا ومصر وموريشيوس والجزيل الأسود ونيوزيلندا ومقدونيا الشمالية وتايلند) مبالغ الضرائب التي تُجبي عن منتجات التبغ لتصبح نسبتها بذلك بما لا يقل عن 70% من أسعار بيع تلك المنتجات بالتجزئة.

ويستفيد أكثر من نصف سكان العالم - 3,9 مليار شخص يعيشون في 91 بلداً - من التحذيرات المصورة الكبيرة الحجم المثبتة على منتجات التبغ والتي تبين جميع الخصائص الموصى بها، لتنفيذ بذلك التدابير الواردة في برنامج السياسات الست من حيث رفع معدلات التغطية بين صفوف السكان وتغطية معظم البلدان على حد سواء. كما أن من الأهمية بمكان الإحاطة علماً بقيام 10 بلدان أيضاً (أستراليا وفرنسا وهنغاريا وأيرلندا ونيوزيلندا والترويج والمملكة العربية السعودية وتايلند والمملكة المتحدة وأوروغواي) بحلول نهاية عام 2018 باعتماد تشريعات تنص على تغليف منتجات التبغ تغليفاً بسيطاً وإصدار لوائح مقترنة بتواريخ تنفيذها، فضلاً عن إحراز تقدم في اعتماد التغليف البسيط بتسعة بلدان أخرى على الأقل.

إحراز تقدم كبير في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل

يوجد من بين السكان البالغ عددهم 5 مليارات شخص من المحييين بموجب سياسة كاملة واحدة على الأقل من سياسات برنامج السياسات الست 3,9 مليار

حالة تنفيذ سياسات مختارة لمكافحة التبغ في العالم، 2018



السياسات المنقوصة أو الجزئية تشكّل نقطة انطلاق لاستكمال تنفيذ سياسات برنامج السياسات الست

حظي كل واحد من التدابير الواردة في برنامج السياسات الست ببعض الاهتمام في معظم بلدان العالم حتى في الحالات التي لم تبلغ فيها بعد مستويات اتباع أفضل الممارسات في مجال التنفيذ. ويوجد إضافةً إلى البلدان البالغ عددها ٦٢ بلداً التي تطبق قوانين بشأن إقامة أماكن خالية تماماً من الدخان ٧٠ بلداً آخر تطبق قوانين تتراوح صرامتها بين البسيطة والمعتدلة في فرض حظر على التدخين ببعض الأماكن العامة وأماكن العمل وليس كلها، لتشكّل بالتالي الأساس اللازم لإرساء قانون ساري المفعول بالكامل في المستقبل. ويعني ذلك أنه رغم أن الحظر المفروض جزئياً على التدخين لا يحمي حالياً فئات السكان بفعالية من أضرار دخان التبغ غير المباشر، فإنه لن يلزم في ظل تنامي الدعم العام لفرض حظر عليه سوى إدخال تعديلات بسيطة على القانون في معظم تلك البلدان، في حين سيلزم اعتماد قانون جديد في بعض البلدان الأخرى.

ومع أنه لا يوجد إلا ٢٣ بلداً تطبق سياسات تؤيد الإقلاع عن التبغ وتستوفي معايير التنفيذ في إطار اتباع أفضل الممارسات، فإن هناك ١١٦ بلداً آخر تقدم خدمات تتكفل بتغطية تكاليفها كلياً أو جزئياً بالمرافق الصحية

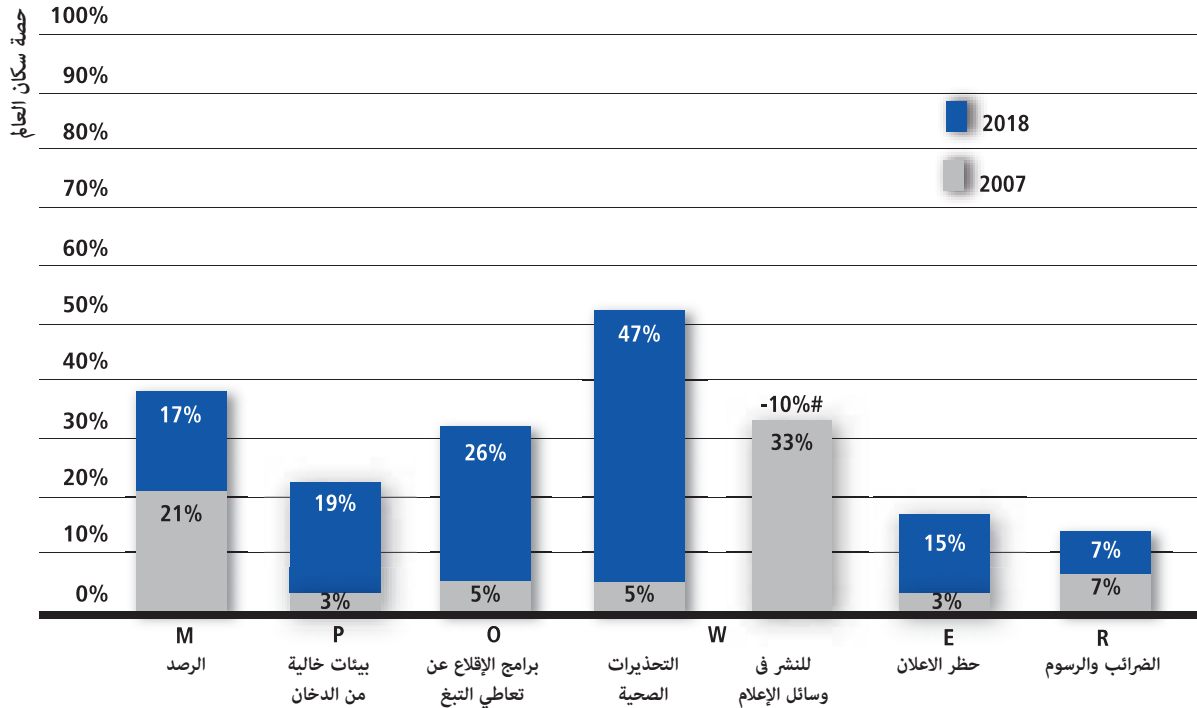
٣٢ بلداً آخر تقدم خدمات ولكنها لا تتكفل بتغطية تكاليفها، ليصبح بذلك إجمالي عدد البلدان التي يستطيع فيها متعاطو التبغ من الراغبين في الإقلاع عنه الحصول على الدعم بمستوى معين ١٧١ بلداً.

وعلاوة على البلدان البالغ عددها ٤٨ بلداً التي فرضت حظراً على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، فإنه يوجد ١٠٣ بلدان أخرى تفرض حظراً جزئياً في هذا المجال لتصبح بالتالي بعض أشكال الإعلان عنه والترويج له ورعايته غير قانونية بالفعل - وبمجرد إرساء مبدأ الحظر وقبوله، فإن توسيع نطاقه للارتقاء به إلى مستوى فرضه في إطار اتباع أفضل الممارسات يصبح أمراً أيسر.

وإضافة إلى البلدان البالغ عددها ٩١ بلداً التي تشترط تثبيت تحذيرات صحية قوية بصورة وكبيرة الحجم على علب السجائر، فإنه يوجد ٦١ بلداً آخر تطبق قوانين تتراوح صرامتها بين البسيطة والمعتدلة في ميدان المطالبة بتثبيت نوع معين من التحذيرات على عبوات التبغ. ومع أن هذه التحذيرات الأقل أهمية هي ليست فعالة بقدر فعالية التحذيرات المثبتة في إطار اتباع أفضل الممارسات، فإنها تثبت الجهود المبذولة إلى حد ما لإبلاغ المستهلكين بمخاطر تعاطي التبغ، وتزويد هذه البلدان البالغ عددها ٦١ بلداً بوسيلة تعزز التحذيرات التي تشترط تثبيتها بالمستقبل على

ومع أنه لا يوجد إلا ٣٨ بلداً تفرض ضرائب ترتفع نسبتها إلى ما مقداره ٧٥% من سعر بيع عبوة السجائر بالجزئية، فإن هناك ٦٢ بلداً آخر تفرض ضرائب تتراوح نسبتها بين ٥٠% و٧٥% من سعر بيعها هذا و٦١ بلداً آخر تفرض ضرائب تتراوح نسبتها بين ٢٥% و٥٠% من هذا السعر. وتتمتع هذه البلدان أساساً بوضع جيد يمكنها من زيادة الضرائب التي تفرضها على منتجات التبغ بعد أن تحصل هذه الضرائب على المزيد من الدعم على نطاق واسع.

زيادة نسبة سكان العالم المستفيدين من تنفيذ سياسات مختارة لمكافحة التبغ، من عام ٢٠٠٧* إلى عام ٢٠١٨



ملاحظة: تتوافق سياسات مكافحة التبغ الموضحة هنا مع أعلى مستويات التنفيذ على الصعيد الوطني.

* يشير تعبير التغطية بوسائل الإعلام الجماهيري إلى عام ٢٠١٠ وليس عام ٢٠٠٧. أما تعبير التغطية بالضرائب فيشير إلى عام ٢٠٠٨ عوضاً عن عام ٢٠٠٧.

انخفض منذ عام ٢٠١٠ عدد السكان المشمولين بحملات ووسائل الإعلام الجماهيري.

الاستنتاج

يريدون الإقلاع عن تعاطي التبغ. ولا يوجد سوى ٢٣ بلداً تقدم خدمات المساعدة على الإقلاع عن تعاطيه على مستوى اتباع أفضل الممارسات في تقديمها، وإن أبلغ الكثيرون من متعاطيه بلدان عديدة عن رغبتهم في الإقلاع عن تعاطيه. ورغم ذلك، يتواصل إحراز التقدم في هذا المضمار - زاد عدد المزودين بخدمات شاملة في مجال الإقلاع عن تعاطي التبغ بواقع ٢ مليار شخص منذ عام ٢٠٠٧، ويوجد ٦٧ بلداً من البلدان التي لا تعد سوى خطوة واحدة من مرحلة تقديم تلك الخدمات. كما أحرزت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً بأوضح صورته فيما يخص تقديم الدعم في مجال الإقلاع عن تعاطي التبغ مرافق الرعاية الصحية الأولية وتشغيل خطوط الاتصال الوطنية مجاناً بشأن الحصول على خدمات الإقلاع عن تعاطيه منذ عام ٢٠٠٧.

ويقع على عاتق كل بلد التزام بحماية صحة سكانه، وقد قطعت جميع الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية عهداً على نفسها تحديداً بتنفيذ سياسات قوية لمكافحة التبغ، ومنها إنشاء خدمات فعالة في مجال الإقلاع عن تعاطيه، بوصفها وسيلة هامة للوفاء بالتزاماتها المقطوعة بشأن حماية صحة سكانها. وقد أحرز تقدم مذهل على مدى ١١ عاماً منذ استهلال الرصد في إطار تنفيذ برنامج السياسات الست، ولكنها ليست سوى البداية. ومن الأهمية بمكان أن نلتزم جميعاً من جديد بضمان حماية جميع سكان العالم بالكامل من الأضرار الكبيرة الناجمة عن وباء التبغ.

المحميين بواسطة أفضل الممارسات المسندة بالبيئات والمتبعة في مكافحة التبغ، مما يجعلهم عرضة لخطر الأضرار الصحية والاقتصادية الناجمة عن تعاطيه.

وقد أنقذت ملايين الأرواح منذ اعتماد برنامج السياسات الست، ولم تتكلم الجهود المبذولة في مجال مكافحة التبغ بهذا النجاح الباهر إلا بفضل تركيز المجتمع العالمي على تنسيقها، ولكن لسوء الحظ لم يقض بعد على وباء التبغ. ورغم انخفاض معدلات تعاطي التبغ بمعظم البلدان والأقاليم، فإن زيادة السكان تعني أن إجمالي عدد متعاطيه ظل مرتفعاً بشكل ماحك. لأن برامج مكافحة التبغ ليست سريعة وسهلة التنفيذ على الدوام، بيد أنه بإمكان جميع البلدان أن تستفيد من وضع سياسات معززة لمكافحة وتطبيقها. ومنذ صدور التقرير الأخير، لم يتمكن سوى بلد واحد - هو البرازيل - من الانضمام إلى تركيا في تنفيذ جميع التدابير الواردة في برنامج السياسات الست على أشمل مستوى من التنفيذ، ولا يوجد إلا عدد قليل من البلدان الأخرى التي تنفذ أكثر من تدبيرين من هذه التدابير على مستوى اتباع أفضل الممارسات في تنفيذها. ويمكن حتى في البلدان التي تنتهج سياسات لمكافحة التبغ في إطار اتباع أفضل الممارسات إنجاز المزيد من الأعمال لتعزيز معدلات الامتثال وضمان تحقيق حصائل كاملة.

ويتمحور تركيز هذا التقرير على التدبير الوارد في برنامج السياسات الست والمتعلق بعرض المساعدة على من

يتواصل إحراز تقدم كبير على الصعيد العالمي منذ اعتماد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) في عام ٢٠٠٣. وإن الارتقاء بنجاح بمستوى تطبيق التدابير الواردة في برنامج السياسات الست على مدى السنوات العشر الماضية إلى مستوى اتباع أفضل الممارسات في تطبيقها من جانب البلدان التي اعتمدها بجميع أحجامها ومستويات دخلها إنما هو دليل يثبت تكليل تنفيذ تدابير الحد من الطلب على التبغ الواردة في اتفاقية المنظمة الإطارية بالنجاح. ومقدور البلدان لدى مواصلة عملها من أجل وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة التبغ وتنفيذها أن تجد ما يشجعها على ذلك في الأمثلة التي ضربتها بلدان أخرى في هذا المضمار بعد اعتمادها بنجاح لسياسات مكافحته على مستوى اتباع أفضل الممارسات في تطبيقها.

ومازالت التحديات المواجهة كبيرة على مدى السنوات منذ تدشين برنامج السياسات الست. وثمة نكسات وعوائق غير متوقعة وتدخلات من دوائر صناعة التبغ وعقبات سياسية كأداء كانت وستظل صعوبات يتعين تخطيها. ورغم هذه التحديات، يوجد الآن ٥ مليارات شخص من المحميين بموجب تدبير واحد على الأقل من التدابير الواردة في برنامج السياسات في إطار اتباع أفضل الممارسات في تنفيذها - أي بزيادة قدرها ٣,٩ مليار شخص في عدد المحميين من التبغ عما كان عليه عددهم في عام ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، ما فتأ هناك ٢,٦ مليار شخص من غير



صدر تقرير منظمة الصحة العالمية
عن وباء التبغ العالمي، ٢٠١٩
بفضل تمويل مؤسسة بلومبرغ الخيرية

الصورة © منظمة الصحة العالمية

الصفحة ٦ من النص الإنكليزي - المصور: David Spitz

التصميم: Estúdio infinito

التخطيط: Jean-Claude Fattier

طُبِعَ في منظمة الصحة العالمية، خدمات إعداد الوثائق، جنيف، سويسرا

معاً
لنهزم
التبغ



منظمة
الصحة العالمية



20 Avenue Appia • CH-1211 Geneva 27 • Switzerland
www.who.int/tobacco/ar